الجغرافي الذي يفرض قيوداً على خياراتها، الى حد بعيد. ففي الجوار، هناك نظام اسرائيلي يفرض سياساته على الدولة الوليدة، على الرغم من استقلالها السياسي، واستكمالها لعناصر السيادة الاخرى، من راية وتشريع وأختام وما شابه ذلك. ولا مدعاة للاطالة، هنا، في الاسهاب عن تلك الآثار التي من بينها امتلاك اسرائيل مجتمعاً عسكرياً وصناعياً متقدماً، قد تجد الدولة الفتية، من حيث تدري أو لا تدري، أنها مرتبطة بنظام تعمل آلياته تلقائياً ضد مصلحتها. نظام من شأنه ان يتزايد استغلاله لمواردها الطبيعية والبشرية.

في هذا الاطار، تأتي حاجتنا الى استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية ببدائله. ولعل من مزاياه، اختيار الانسب والمرغوب فيه من هذه البدائل، التي دونها تبقى «محاولات» قضايا المصير الفلسطيني حبيسة اطار التمنيات، وقائمة، في اقناعها، على التجريد المنطقي. ومن مزاياه، أيضاً، خصوصاً في الحالة الفلسطينية، أنه يمكن أن يسمو على قيود الحاضر ومحدداته، الذي تغذيه، بصورة مستمرة، حساسيات النظرة قصيرة الاجل.

ان موضوع هذه الدراسة هو اثارة بعض القضايا التي تنبّه الى قيود وفرص الخيار الفلسطيني، في اطار واسع لنسق سياسي ـ اجتماعي ـ اقتصادي متكامل. ولتحقيق هذا الهدف، سوف تحوي الدراسة ثلاث فقرات رئيسة: تستعرض الفقرة الاولى صور المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية، كما يمكن استخلاصها من خلال النماذج الرئيسة، مع بيان طبيعة الافتراضات التي بنيت عليها رؤية تلك النماذج، وتحليل لمدى امكان الاعتماد عليها؛ وتركز الفقرة الثانية، بعد المرور على العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، على اساليب التعامل مع المواد البشرية والطبيعية، في اطار سيناريو بديل لتعبئة الامكانات؛ وتتضمن الفقرة الثالثة استنتاجات عامة مبنيّة على طبيعة المنهج الذي اختط في هذه الدراسة.

المستقبل الاقتصادي الفلسطيني، كما تعكسه النماذج

ان الموضوع الذي نسعى الى تحليله، في هذا البحث، غامض ودقيق في آن. غامض لصعوبة ايضاح كلمة «استشراف»، ذلك ان الاسس التي تساعد على سبر آفاق المستقبل تحتاج، هي ذاتها، الى مزيد من التحديد؛ ودقيق، لأنه يصعب علينا، ونحن نتصدى لهذا الموضوع، أن لا نخضع، كذلك، للتضليل بنسب متفاوتة، خاصة وان أدوات البحث التي تؤثر بنا تنتمي، بصورة أو بأخرى، الى نوعية مغايرة من الاسئلة التي تطرحها، والفروض التي تستند اليها.

وضمن هذا الاطار، فقد اخترنا ان نتناول، هنا، بالعرض والتحليل النقدي، عدداً من النماذج التي تحوي قدراً لا بأس به من التصور الاستراتيجي حول بعض قضايا المستقبل الاقتصادي الفلسطيني. على ان ما يشد انتباهنا، في هذا المجال، ان النماذج قيد العرض، في سياق تحديدها للمعلّمات (milestones) والمعاملات الرياضية، لم تكن، بحال، حيادية. فهي تنطلق من معطيات اقتصادية واجتماعية للكاتب، منها مواقف محددة، سواء أواعية كانت أم مستنبطة.

غير ان النماذج المبنيّة، حتى الآن، لم تخرج عن ثلاثة، هي على التوالي: «الحل الاقليمي» و «المشاريع التكاملية» و «استراتيجية التنمية المستقلة»؛ ومن الجدير ان نذكر، هنا، ان تقسيمنا لتلك النماذج كان انتقائياً بعض الشيء؛ الا اننا حرصنا على ان يكون الانتقاء منطلقاً من الرؤية الاستراتيجية وتوافر عنصر الجدة في استشراف قضايا المستقبل الاقتصادي الفلسطيني.